UNHCR
The UN Refugee Agency
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

طريق اللجوء إلى أوروبا عبر البحر المتوسط

1 يوليو/تموز 2015

لاجئون أفغان يغادرون قاربهم ويسيرون بمشقة نحو شاطئ ميتيليني في جزيرة ليسفوس اليونانية. UNHCR/JowanAkkash

أوروبا تعيش أزمة لجوء عن طريق البحر

تعيش أوروبا أزمة لجوءٍ عن طريق البحر ذات أبعاد تاريخية، وقد أصبحت الاستجابة إليها واحدة من أبرز التحديات التي تواجهها القارة في بداية القرن الحادي والعشرين، حيث أنها تحمل آثاراً طويلة الأمد على الممارسات الإنسانية والاستقرار الإقليمي والرأي العام الدولي.

وفي الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، عبر 137 ألف لاجئ ومهاجر البحر الأبيض المتوسط، مسافرين تحت ظروفٍ مروعةٍ على متن قوارب وزوارق غير آمنة.

وقد حاول الكثيرون غيرهم إلا أنهم لم يلاقوا النجاح. وفي منتصف أبريل/نيسان 2015، لقي 800 شخصٍ حتفهم في أكبر حادثةٍ غرقٍ تم تسجيلها لقارب ينقل لاجئين، مما يسلط الضوء على الارتفاع الهائل في أعداد اللاجئين والمهاجرين الذين يموتون أو يُفقدون في البحر. بعد هذه المأساة، احتلت الأزمة عناوين وسائل الإعلام في العالم، وعقد الاتحاد الأوروبي سلسلة اجتماعات طارئة لوضع استجابة مشتركة أكثر فعالية.

وتثير هذه الأحداث تساؤلات عميقة. من هم الأشخاص الذين يصلون إلى الشواطئ الجنوبية لأوروبا، ومن أين يأتون، ولماذا؟ وكيف يمكن لأوروبا أن تساعدهم على أفضل وجه، لتخفيف المعاناة التي تقودهم إلى الابتعاد عن بلدانهم ومعالجة أسبابها الجذرية؟

ويشمل هذا التقرير ست نتائج رئيسية:

1. غالبية الذين يسلكون الطريق البحري إلى أوروبا هم لاجئون، وتستمر أعدادهم في الارتفاع بسرعة. ومعظم الأشخاص الذين يصلون عن طريق البحر يفرون من الحروب أو الصراعات أو الاضطهاد في بلدانهم، ومن تدهور الأوضاع في الكثير من البلدان المضيفة للاجئين. وتقع على عاتق دول الاتحاد الأوروبي مسؤولية توفير الحماية لهم، والعمل مع الجهات الأخرى المعنية لإنقاذ الأشخاص المعرضين للخطر في عرض البحر.

2. ارتفع عدد الوفيات في البحر إلى مستويات قياسية في أبريل/نيسان 2015، ثم انخفض بشكل كبير في مايو/أيّار ويونيو/حزيران. وفي حين ساهمت عوامل كثيرة في هذا الانخفاض، كان لتحسين أداء عمليات البحث والإنقاذ تحت قيادة الاتحاد الأوروبي منذ مايو/أيّار تأثير إيجابي فوري، وذلك بالرغم من أن أشهر الذروة لم تحن بعد.

3. هنالك ارتفاع كبير في أعداد اللاجئين والمهاجرين الذين يسلكون «طريق البحر الأبيض المتوسط الشرقي» من تركيا إلى اليونان. أكثر من 85 في المئة من الذين يصلون إلى اليونان يأتون من بلدانٍ تعاني من الحروب والنزاعات، وخصوصاً سوريا وأفغانستان والعراق والصومال. ومن اليونان، ينتقل الكثيرون عبر البلقان إلى أوروبا الغربية والشمالية. وتبقى إيطاليا الوجهة الرئيسة للقادمين من إريتريا والصومال وغيرهم من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

4. مع تزايد أعداد الوافدين، تبقى القدرة على الاستقبال وظروفه غير ملائمة بشكل كبير. وبينما تتنوع ظروف الاستقبال في إيطاليا بشكلٍ كبير، لا تزال هنالك ثغرات منهجية خطيرة في اليونان. وتوفر جمهوريتا مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا مجتمعتين أقل من 3,000 مكان استقبال، أي أقل بكثير من مستويات الوافدين (19,000 وافد في الأسابيع الأولى من شهر يونيو/حزيران وحده). ويؤثر ذلك على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يشمل الأطفال غير المصحوبين أو المفصولين عن ذويهم، ما يزيد من ضعفهم وخطر استغلالهم. هذه حالة طارئة تتطلب اهتماماً عاجلاً ودعماً أكبر بكثير لجهود التعامل مع الوافدين الجدد. في حال بقي هذا الوضع من دون معالجة، يُرجح أن تستمر حركة توافد اللاجئين والمهاجرين على نطاق واسع.

5. بالفعل، زاد عدد اللاجئين والمهاجرين الذين يدخلون غرب البلقان من اليونان بشكل كبير منذ بداية يونيو/حزيران، مع أكثر من 1,000 شخص يدخلون يومياً، مقارنةً بـ200 شخص قبل بضعة أسابيع فقط. وهم يواجهون تحديات خطيرة إنسانية ومتعلقة بالحماية ترتبط بمشقة الرحلة والإيذاء على أيدي المهربين والعصابات الإجرامية وتشديد القيود على الحدود.

6. يتعين على بلدان المنشأ والمجتمع الدولي بذل جهود أكبر لمنع النزاعات وحلّها. ويتعين على بلدان العبور تطوير أنظمة اللجوء، بما في ذلك ترتيبات الاستقبال وعمليات تحديد الهوية.

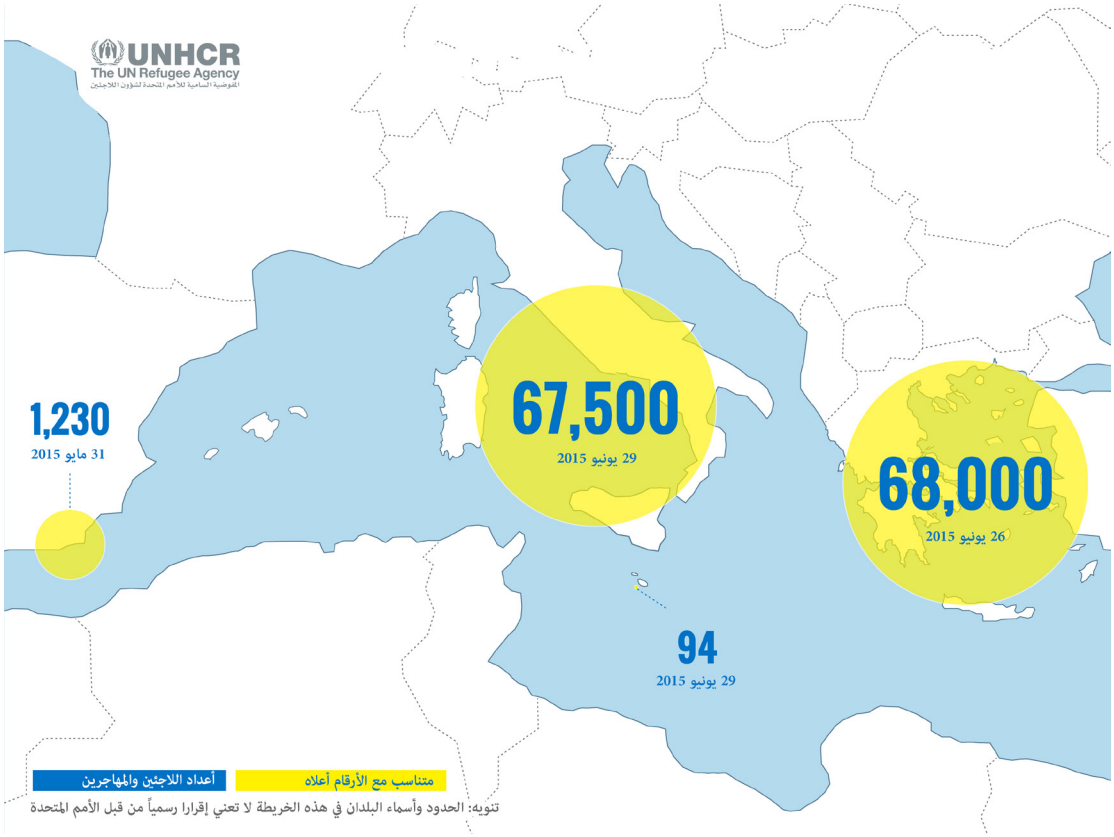

وفيما تناقش الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغيرها الطريقة المثلى للاستجابة لهذه الاتجاهات، من المهم وضعها في سياق ارتفاع النزوح القسري على مستوى العالم، بما في ذلك الزيادة الحادة في عدد أولئك الذين يسعون إلى الأمان عن طريق البحر. وعلى الرغم من الاهتمام الإعلامي الكبير الذي استقطبته أزمة البحر الأبيض المتوسط، فهي تشكل نسبياً جزءاً صغيراً من المشهد العالمي الشامل. فعند النظر إلى الزيادة في عدد الوافدين إلى أوروبا، يسهل نسيان أن 86 في المئة من اللاجئين في العالم تستضيفهم البلدان النامية.

استجابة أوروبا للأزمة على شواطئها تبعث رسالة مهمة بشكل خاص. وباعتبارها جزءاً من الاستجابة الشاملة اللازمة، تدعو المفوضية إلى استجابة قوية في عدد الأماكن المقدمة لإعادة التوطين وجمع شمل الأسر والبدائل القانونية الأُخرى، تقترن بإجراءات لزيادة التضامن داخل الاتحاد الأوروبي ومعالجة الأسباب الجذرية للنزوح.

وفي هذا الوقت الاستثنائي، تحتاج أوروبا والمجتمع الدولي إلى تعميق تضامنهما مع النازحين قسراً، لا سيما بقبول أعداد أكبر من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية.

ولطالما كانت حماية اللاجئين قيمة إنسانية أساسية في تاريخ ازدهار الحضارات. هنالك مراجع تشير إلى مساعدة الفارين من الحرب والاضطهاد في نصوص كُتِبت منذ 3,500 عام، في فترات ازدهار الإمبراطوريات العظيمة الحتية والبابلية والأشورية والمصرية. وفي العصر الحديث، وضعت اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئ المعيار العالمي لحماية اللاجئين. وفي زمن يشهد صراعات مستمرة وجديدة، ما زالت مبادئها مهمة مثل أي وقت مضى. ويعد نظام اللجوء الأوروبي المشترك إطاراً إقليمياً قانونياً متقدماً للحماية، يتعين على كل الدول الأعضاء دعمه وتنفيذه كاملاً.

أوروبا في عالمٍ من اللجوء

نتيجة الاضطهاد والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان، بلغ عدد اللاجئين والنازحين قسراً في مختلف أنحاء العالم 59.5 مليون شخص في نهاية عام 2014، وهو أعلى مستوىً مسجل على الإطلاق، إذ فاق العدد المسجل في نهاية عام 2013 بـ8.3 مليون شخص. ويُعتبر ذلك أكبر ارتفاع سنوي على الإطلاق يُسجل في عام واحد، علماً بأن 19.5 مليون شخص هم من اللاجئين.

استضافت دول الاتحاد الأوروبي حصة صغيرة نسبياً من ذلك العدد. وفي نهاية عام 2014، كانت تركيا أوّل دولة مضيفة للاجئين في العالم، تليها باكستان ولبنان وإيران وأثيوبيا والأردن. يستضيف لبنان حتى اليوم أكبر عدد من اللاجئين نسبةً إلى عدد السكان؛ 232 لاجئ لكل 1,000 نسمة. وعلى الصعيد العالمي، يعيش 86 في المئة من اللاجئين ممن هم تحت ولاية المفوضية في البلدان النامية.

المصدر: تقرير الاتجاهات العالمية الصادر عن المفوضية لعام 2014، العالم في حرب

اللاجئون والمهاجرون الواصلون عن طريق البحر إلى أوروبا

المصدر: الحكومات، مفوضية اللاجئين / 29 يونيو 2015

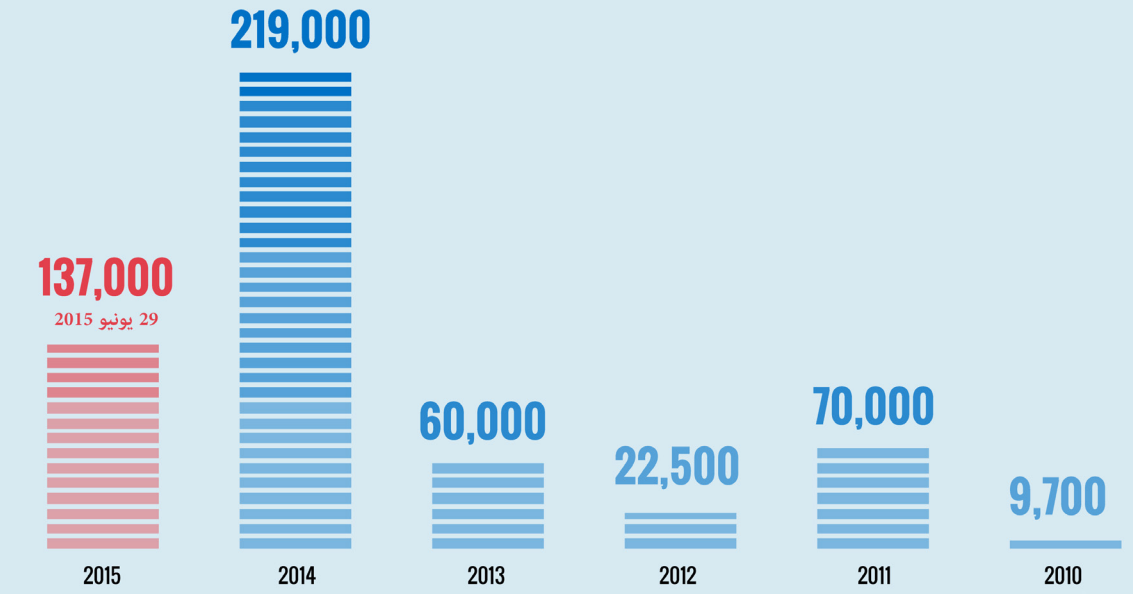

اللاجئون والمهاجرون الواصلون عن طريق البحر إلى أوروبا (2014 و 2015)

المصدر: الحكومات، مفوضية اللاجئين / 29 يونيو 2015

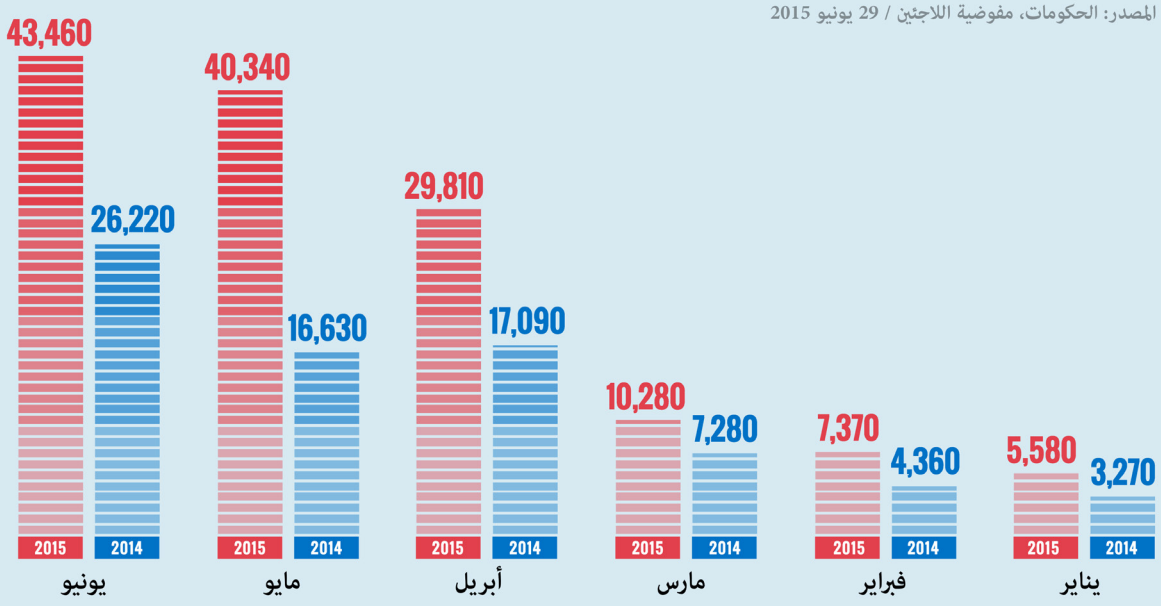

الأزمة المتنامية لهجرة اللاجئين عن طريق البحر في أوربا

في الأشهر الستة الأولى من عام 2015، وصل 137,000 لاجئ ومهاجر إلى أوروبا عن طريق البحر، في ظروف صعبة جداً وغير آمنة، في حين وصل 75,000 شخص في الفترة نفسها من عام 2014، أي بزيادة نسبتها 83 في المئة مقارنةً بعام 2014. ويُتوقع أن يرتفع هذا العدد في النصف الثاني من العام، خصوصاً خلال أشهر الصيف، أي يوليو/تموز وأغسطس/آب وسبتمبر/أيلول. وكان عدد الوافدين في النصف الثاني من عام 2014، حوالى ضعف الوافدين في النصف الأول من العام.

في النصف الأول من عام 2015، وصل 43,900 سوري إلى شواطئ أوروبا- وشكلوا أكبر فئة من حيث العدد، وبلغت نسبتهم 34 في المئة من مجموع الوافدين. ويتبع ذلك اتجاهاً مماثلاً لما شهده عام 2014، عندما وصل 69,000 سوري عن طريق البحر، وشكلوا نسبة 32 في المئة من مجموع الوافدين.

ويُرجح أن يحظى معظم هؤلاء بصفة لاجئين، أو أن يتلقوا شكلاً آخر من أشكال الحماية الدولية. وعام 2014، أعطت الدول الـ28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 95 في المئة من السوريين الحماية في المقام الأوَّل، وهي النسبة الأعلى مقارنةً بالجنسيات الأخرى، وفق يوروستات.

واحتلت أريتريا وأفغانستان المرتبة الثانية والثالثة بين دول المنشأ، وبلغت نسبة الوافدين منهما عن طريق البحر 12 في المئة و11 في المئة على التوالي. وفي عام 2014، منحت دول الاتحاد الأوروبي الـ28 الحماية لـ89 في المئة من طالبي اللجوء من أريتريا، ولـ63 في المئة من طالبي اللجوء من أفغانستان. وقد يحتاج أيضاً الوافدون من الدول الأخرى التي تتصدر قائمة دول المنشأ، بما يشمل الصومال والعراق والسودان، إلى الحماية الدولية.

توابيت تحوي جثث اللاجئين والمهاجرين الذين لقوا حتفهم عندما غرق قاربهم قبالة سواحل لامبيدوزا، إيطاليا. UNHCR/JowanAkkash.

كثر فروا في البداية إلى الدول المجاورة مثل تركيا ولبنان، سعياً إلى السلامة. لكنْ، وبعد أعوام من ارتفاع الضغط، أُنهكت اقتصادات العديد من البلدان المضيفة وبناها التحتية، الأمر الذي صعّب على اللاجئين إيجاد العمل والمأوى والحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وبما أن النداءات الإنسانية لمساعدتهم تعاني نقصاً في التمويل، يقرر الكثيرون منهم ببساطة الانتقال إلى أمكنة أُخرى.

ولا يترك عدم وجود طرق قانونية خياراً للكثير من الرجال والنساء والأطفال سوى اللجوء إلى المهربين، على الرغم من الكلفة الهائلة والخطر الذي يهدد حياتهم. وقبل وصولهم إلى أوروبا، يعاني الكثيرون منهم من أعلى مستويات سوء المعاملة والاستغلال وانتهاكات حقوق الإنسان. ويؤخذ بعضهم رهائن تحت تهديد السلاح، ولا يطلق سراحهم إلاّ إذا دفعت عائلاتهم فدية، بالكاد يمكنها تحملها، للعصابات غير الشرعية العنيفة.

وكانت غالبية الذين وصلوا إلى أوروبا في الأشهر الستة الأولى من عام 2015 من الرجال، وقد أتوا بحثًا عن مكان آمن للعيش والعمل قبل أن يحاولوا لاحقاً لمّ شمل أسرهم. وكان بينهم أيضاً أعداد كبيرة من النساء والأطفال، بما في ذلك آلاف الأطفال غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم (راجع الشريط الجانبي عن الأطفال غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم).

يبقى الواقع الأساسي أنهم لاجئون فارون من الصراع والاضطهاد بغالبيتهم، يحصلون على الحماية المكفولة بموجب القانون الدولي. وأصبحت أزمة قوارب البحر الأبيض المتوسط أزمة لاجئين في المقام الأول.

إحدى موظفات المفوضية تساعد لاجئين ومهاجرين على التسجيل في مركز للشرطة في كوس، اليونان. UNHCR/Socrates Baltagiannis.

قارب مليء باللاجئين والمهاجرين تُنقذه سفينة الشرطة الإيطالية دي بارتولو قبالة سواحل صقلية، إيطاليا. Reuters/Alessandro Bianchi.

الإنقاذ في البحر: المأساة والاستجابة

في أكتوبر/تشرين الأول 2013، غرق قارب يحمل مئات اللاجئين والمهاجرين من ليبيا إلى إيطاليا قرب جزيرة لامبيدوزا، ما أسفر عن مقتل 368 لاجئاً. وبعد فترة وجيزة، أطلقت إيطاليا عملية تاريخية للبحث والإنقاذ في البحر عُرفت بعملية «بحرنا».

وقد ساهمت هذه العملية في إنقاذ آلاف الأرواح. إلا أنها أثارت تدريجياً المعارضة، إذ اعتبرتها بعض البلدان عامل جذب. وانتهت العملية في ديسمبر/كانون الأول 2014. واستُبدلت بدايةً بعملية أضيق نطاقاً بقيادة وكالة حماية الحدود الأوروبية فرونتكس، اتصفت بعدد أقل من الموارد وولاية تركز على مراقبة الحدود وبنطاق أكثر محدودية لإنقاذ الناس في البحر.

ولم يقلل هذا التبديل من عدد اللاجئين والمهاجرين المصممين على العبور. ففي فترة تشهد تزايداً في عدم الاستقرار في ليبيا، وارتفاعاً في الضغوط في البلدان المضيفة للاجئين المجاورة لسوريا، رأى العديد من اللاجئين أنهم لا يملكون خياراً آخر.

وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام 2015، بلغت أعداد الذين يموتون في البحر أرقاماً قياسية جديدة مرعبة. وبين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار، غرق 479 لاجئاً ومهاجراً أو فقدوا، مقارنةً بـ15 شخصاً في الأشهر الثلاثة الأولى من العام السابق. وفي أبريل/نيسان، اتخذ الوضع منحىً أكثر سوءاً. ففي عددٍ من حوادث غرق القوارب المتزامنة، قضى 1,308 لاجئين ومهاجرين أو فقدوا في شهر واحد (مقارنةً بـ42 شخصاً في أبريل/نيسان 2014)، وهو عدد غير مسبوق أثار موجة من الغضب على صعيد العالم.

وقد عقد القادة الأوروبيون اجتماعات طارئة في أبريل/نيسان وقرروا زيادة تمويل عملياتهم التي تقودها فرونتكس في منطقة البحر الأبيض المتوسط بثلاثة أضعاف (لتصل إلى مستويات تمويل عملية «بحرنا») وتوسيع نطاقها وتغطيتها بشكل كبير. وشمل ذلك نشر سفن حربية من عدة دول في الاتحاد الأوروبي. وتستكمل هذه الجهود بواسطة مبادرات خاصة وغير حكومية

عديدة، بما في ذلك العمليات التي تقوم بها محطة المساعدة البحرية للمهاجرين ومنظمة أطباء بلا حدود.

وكانت النتائج فورية؛ ففي مايو/أيّار، انخفض عدد اللاجئين والمهاجرين الذين غرقوا أو فقدوا في البحر إلى 68 شخصاً، أي ربع العدد المسجل قبل عام فقط (226). واستمر اتجاه الانخفاض في يونيو/حزيران، إذ لم يُشهد حتى 29 يونيو/حزيران إلا 12 حالة وفاة، مقارنةً بـ305 حالات في عام 2014.

يعد هذا الانخفاض في عدد الوفيات في البحر إنجازاً هاماً، وإشارة إلى أنه يمكن، بفضل السياسة الصحيحة المدعومة باستجابة عملية فاعلة، إنقاذ الأرواح في البحر. ارتقت أوروبا إلى مستوى التحدي، كما فعلت في مناسبات كثيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من ذلك، تدعو الحاجة إلى التيقظ باستمرار. فحتى وفاة شخص واحد في البحر تُعتبر خسارة كبيرة. بالنسبة لآلاف اللاجئين والمهاجرين الذين يواصلون عبور البحر المتوسط، تبقى المخاطر واقعية جداً.

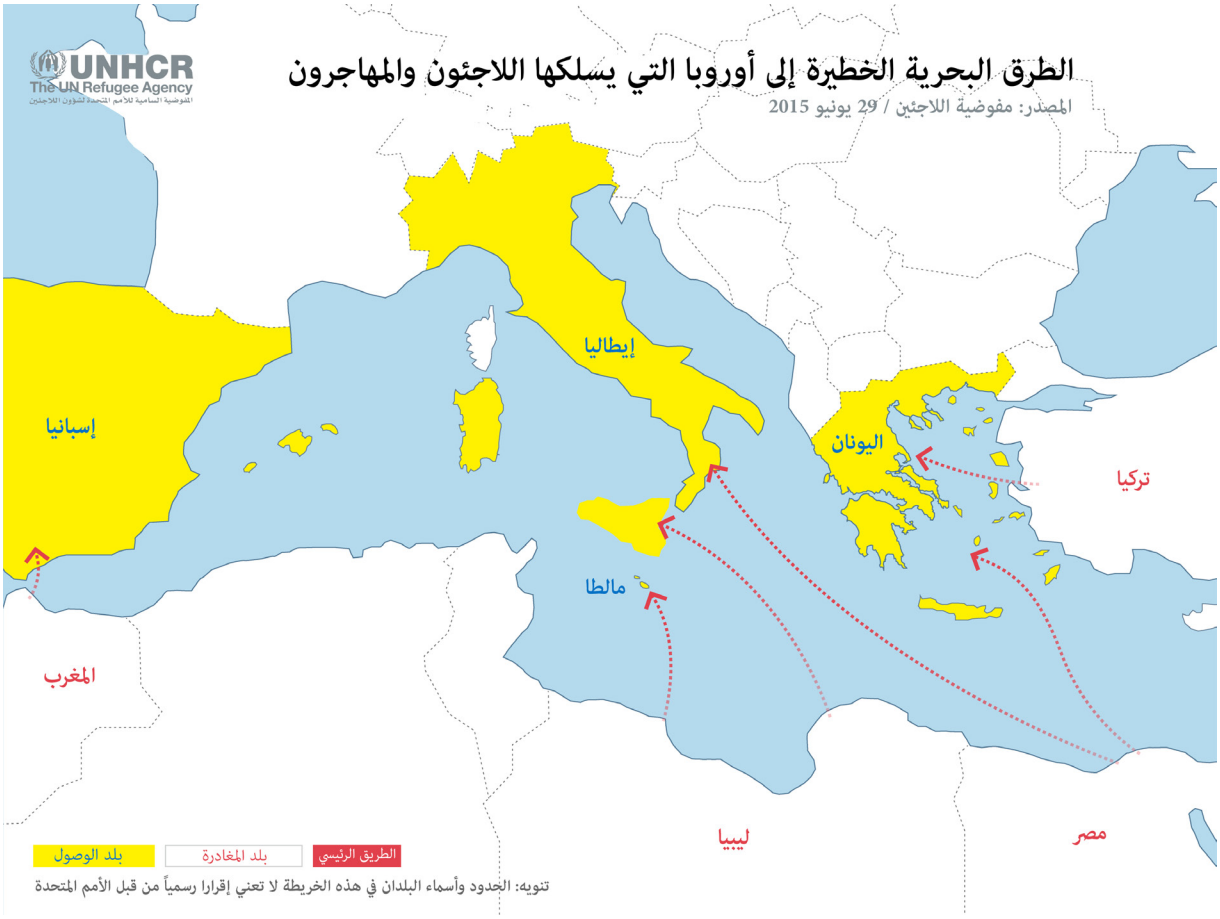

طفل ينام خارج مركز الفرز في موريا، في جزيرة ليسفوس اليونانية. UNHCR/Socrates Baltagiannis

ارتفاع عدد سالكي الطريق الشرقي للبحر المتوسط: التحول إلى اليونان

حتى عام 2015، لُمِس الارتفاع في عدد الوافدين عن طريق البحر الأبيض المتوسط في إيطاليا أوَّلاً. وعلى مدار عام 2014، تلقت أكثر من ثلاثة أرباع مجموع اللاجئين والمهاجرين (170,000). في العام نفسه، وصل 43,500 شخص إلى اليونان، أي أقل من خمس المجموع.

أما في عام 2015، فتغيّر ذلك المشهد. فخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2015، وصل 67,500 شخص إلى إيطاليا، في حين وصل 68,000 شخص إلى الجزر اليونانية ليتخطى عددهم بذلك العدد المسجل طوال العام 2014 وتتجاوز اليونان إيطاليا كنقطة وصول أساسية. جذب هذا التحول اهتمام وسائل الإعلام المتزايد مع توجه السياح إلى الجزر اليونانية لقضاء عطلاتهم الصيفية، وسلط ضوءاً جديداً على مدى عدم ملاءمة مرافق الاستقبال.

وفيما يتساوى عدد عابري طريقي البحر الأبيض المتوسط الوسطى والشرقية، إلا أن مواصفاتهم تختلف كثيراً.

وكانت بلدان المنشأ الرئيسة للوافدين إلى إيطاليا، أريتريا (25 في المئة) ونيجيريا (10 في المئة) والصومال (10 في المئة) تليها سوريا (7 في المئة) وغامبيا (6 في المئة). وكانت بلدان المنشأ للاجئين والمهاجرين الذين وصلوا إلى اليونان، سوريا (57 في المئة)، تليها أفغانستان (22 في المئة) والعراق (5 في المئة). عموماً، كانت أغلبية الوافدين من اللاجئين.

النتائج الأولية لاستطلاع عام 2015 للاجئين السوريين في اليونان

- غالبية الذين شملهم الاستطلاع كانوا عرباً (78%)، سُنّة (87%)، رجالاً (83%)، تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا (71%). 40% تلقوا التعليم الجامعي، وتلقى 46% آخرون التعليم الثانوي. حوالى النصف (45%) متزوجون، و44% لديهم أطفال.
- 60% قالوا أنهم أمضوا سابقاً وقتاً في تركيا (31% لم يجيبوا على هذا السؤال)، في الفنادق والأنزال بشكل خاص. وقال ثلثا الذين شملهم الاستطلاع أنهم لم يتلقوا المساعدات هناك، وغالبيتهم غادروا بسبب البطالة وعدم وجود المساعدات المالية.
- 90% يسعون إلى اللجوء في مكان آخر في الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً في ألمانيا والسويد، حيث فرص المساعدة والعمل أفضل. ويهدف أكثر من نصفهم إلى طلب جمع شمل الأسرة عند وصولهم.
- غالبية السوريين الذين ينتظرون أن يتم تسجيلهم قالوا إنهم يلقون معاملة حسنة. على الرغم من ذلك، فإن الظروف صعبة جداً. لا يحظى حوالي 20% بإمكانية الوصول بانتظام إلى المراحيض ولا يتلقى 70% لوازم النظافة بانتظام. لا يملك 30% فراشاً للنوم، ولا يستطيع أكثر من نصفهم الاستحمام أو لا يحصلون على البطانيات.

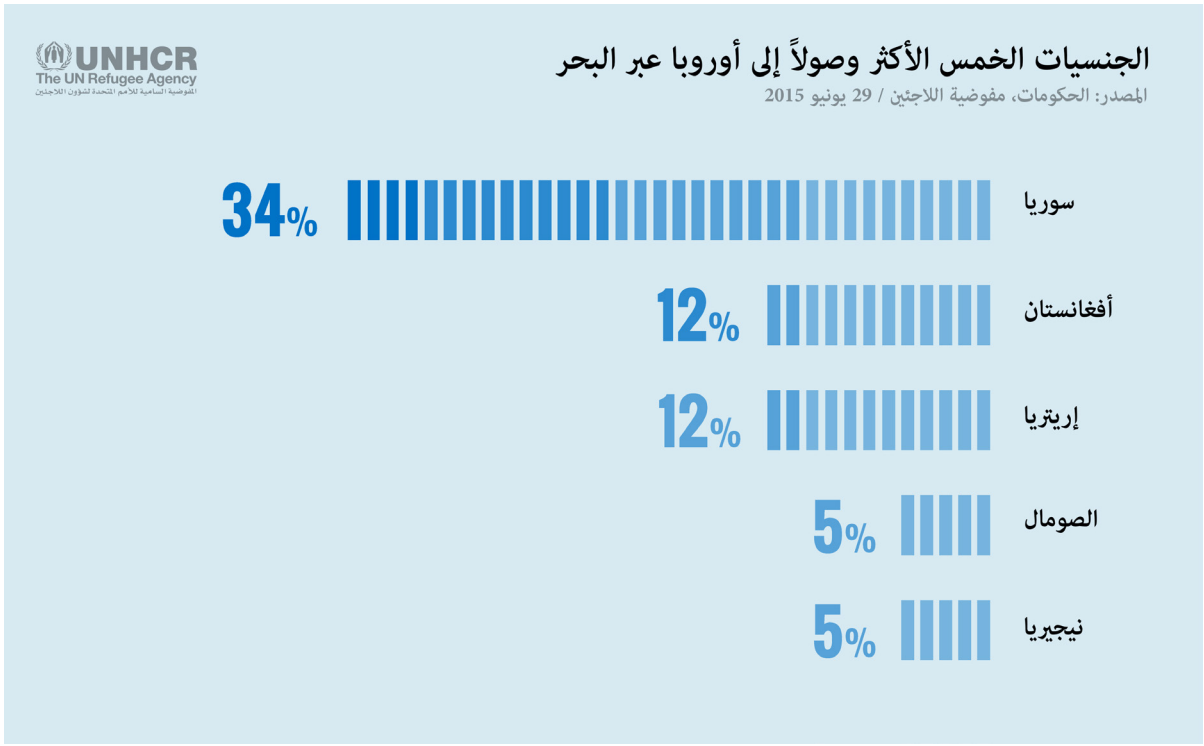

الأطفال غير المصحوبين والمفصولون عن ذويهم

في عام 2015، كان 8% من اللاجئين والمهاجرين الوافدين إلى إيطاليا أطفالاً غير مصحوبين ومفصولين عن ذويهم. ومن بين هؤلاء 9% أتوا من أريتريا و 10% من الصوماليين: بلدا المنشأ الأولان. يحتاج وضعهم إلى اهتمام خاص ويتطلب ترتيبات محددة للاستقبال والرعاية. معظم الأطفال غير المصحوبين والمفصولون عن ذويهم يغادرون مراكز الاستقبال، مما يثير المخاوف بشأن سلامتهم وحمايتهم. ويقدم التشريع الوطني الإيطالي مجموعة واسعة من الضمانات للأطفال غير المصحوبين، ولكن هناك أوجه قصور في تنفيذه، وبعضها مزمن، مما يستدعي الحاجة إلى إصلاحات تشريعية وإلى تعزيز الحوكمة على المستوى المركزي.

الأطفال غير المصحوبين والمفصولون عن ذويهم الذين يصلون عن طريق البحر إلى اليونان، يواجهون تحديات كبيرة بسبب عدم وجود ترتيبات استقبال مناسبة. ونظراً إلى الظروف السيئة، يغادر معظمهم سريعاً مرافق الاستقبال الرسمية. ولم يتم إنشاء سلطة مركزية للتعامل مع احتياجاتهم. وعلى الرغم من بعض التحسينات منذ عام 2013، لا تزال تدابير توفير الحماية لهم غير كافية وبحاجة ماسة إلى الإصلاح.

الأزمة السورية تطال اليونان

تُعتبر تلك التدفقات الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين ظاهرة حديثة نسبياً في اليونان، التي لم تعدّ البنية التحتية والخدمات لتلبية احتياجات الوافدين الأساسية. وقد خلق ذلك ضغطاً هائلاً على مجتمعات الجزر التي تستقبلهم. في معظم المواقع، كانت ظروف الاستقبال غير كافيةٍ أساساً، وتواجه السلطات قيوداً متعددة في الاستجابة للارتفاع الجديد في عدد الوافدين. تحتاج اليونان إلى الدعم لتتمكن من تحسين قدراتها على الاستقبال وتأمين اللجوء سريعاً لتتلاءم مع الاحتياجات المتزايدة، كما تحتاج إلى مزيد من المساعدة لمواجهة هذه التحديات.

وفي عام 2012، حاولت اليونان السيطرة على العدد المتزايد من المعابر البرية عبر بناء سياج أمني عند الحدود مع تركيا. وبدأ بعد ذلك عدد الوافدين عن طريق البحر بالارتفاع بشكل لافت. وفي عام 2013، ارتفع عدد اللاجئين والمهاجرين الوافدين إلى الجزر اليونانية بأكثر من ثلاثة أضعاف؛ من 3,600 إلى 11,400 شخص؛ وفي عام 2014، زاد بحوالي أربعة أضعاف ووصل إلى 43,500 شخص. وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2015، تم تجاوز ذلك العدد الأقصى بأكثر من 55 في المئة.

ومعظم هؤلاء فروا من الحرب في سوريا. وصل إلى اليونان في الأشهر الستة الأولى من عام 2015، حوالي 40,000 شخص من أصل سوري ، وتركزوا في جزر بحر إيجه الشمالية، ليسفوس وخيوس وساموس، وفي جزيرتي الدوديكانيز، كوس وليروس.

وفي أبريل/نيسان، أجرت المفوضية استطلاعات لمعرفة المزيد عن التحديات التي تواجه اللاجئين السوريين في اليونان، وأصدرت النتائج الأولية في يونيو/حزيران، مرتكزةً إلى 670 مقابلة من أصل 3,500 مخطط لها. وقد أفضت الاستطلاعات إلى مشهد شعب يعاني صراعاً عميقاً ومستمراً من أجل البقاء، وسيواجه المزيد من الصعوبات بينما يكمل الرحلة.

طفلة أفغانية لاجئة صغيرة تقيم داخل فندق مهجور في كوس، اليونان. UNHCR/Socrates Baltagiannis

ضغط متزايد في إيطاليا

في عام 2011، شهدت إيطاليا زيادة هائلة في عدد الوافدين- حيث ارتفع عددهم من 4,500 شخص في العام السابق إلى 62,700 شخص. وبعد انخفاض الأعداد في عام 2012، بدأت في الارتفاع مجدداً عام 2013 (43,000)، وبلغت رقماً قياسياً جديداً عام 2014 (170,000). ويبدو أن الأعداد في العام الحالي ستكسر الرقم القياسي مجدداً.

وشكلت عملية (بحرنا) التي أطلقتها إيطاليا جهداً ملحوظاً لإنقاذ الأشخاص في البحر، وقد أدت إلى إنقاذ آلاف الأرواح. على الرغم من ذلك، سرعان ما بدا جلياً أن إيطاليا لا يمكنها وحدها التعامل مع هذه الأزمة. ومع عودة عملية بحث وإنقاذ أوروبية قوية في مايو/أيّار 2015، انخفضت أعداد الوفيات في البحر بشكل كبير.

ويتحول الاهتمام حالياً إلى وضع الأشخاص بعد وصولهم سالمين. وتحتاج نظم تحديد الهوية والتسجيل والاستقبال إلى تحسينات كبيرة. وقد كافح نظام الاستقبال لتلبية الاحتياجات المتزايدة، على الرغم من الارتفاع الكبير في قدرة الاستيعاب حتى 80,000 مكان. وتختلف الأوضاع في مراكز الاستقبال، وتُعتبر الأماكن محدودة مقارنةً بأعداد الوافدين.

في عام 2014، تقدّم 62,000 شخص بطلبات لجوء في إيطاليا. ويُعتقد أن غالبيتهم أتوا عن طريق البحر. ومعظم الأريتريين والسوريين، الذين شكلوا حوالى نصف الوافدين في عام 2014، لا يبقون في إيطاليا (غالباً ما يرفضون أن تأخذ السلطات بصماتهم)، ويتوجهون شمالاً.

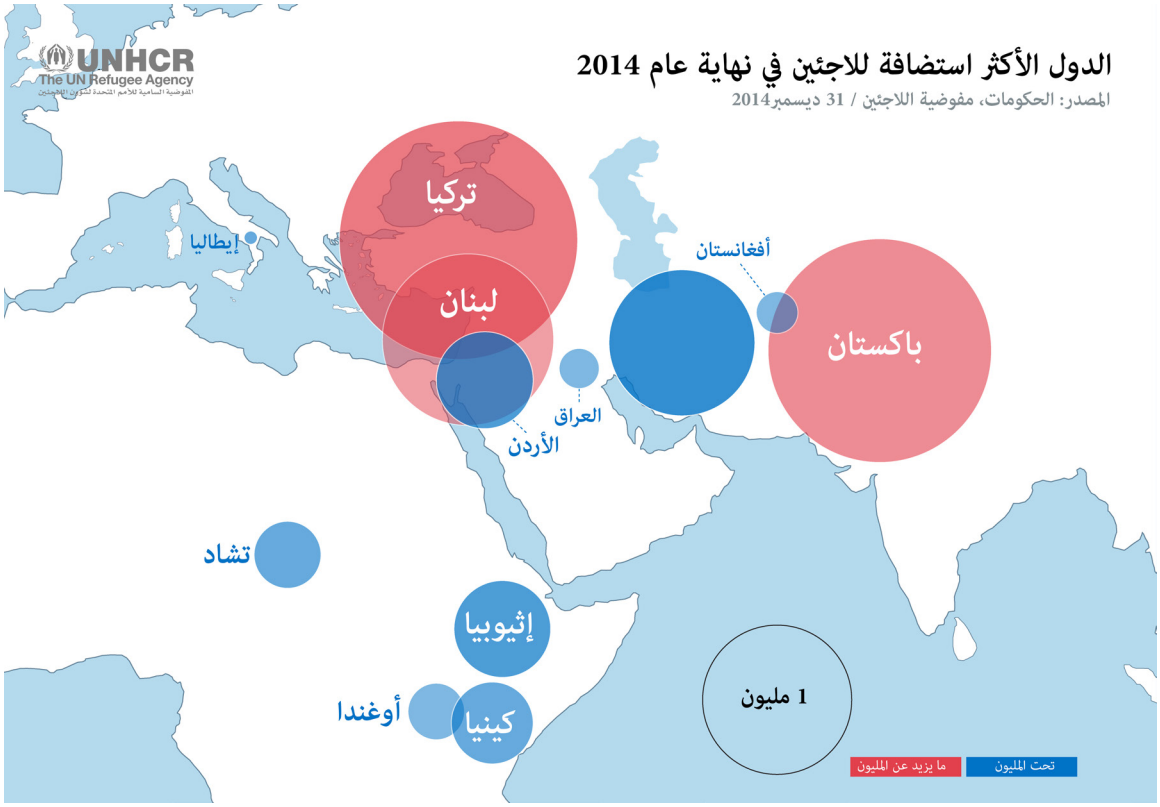

لاجئون ومهاجرون من العراق ينامون خارج مركز للشرطة في كوس، اليونان. UNHCR/Socrates Baltagiannis

المضي قدماً بالرحلة

الغالبية العظمى من اللاجئين والمهاجرين الآتين إلى جنوب أوروبا يقومون بهذه الرحلة بقصد متابعة السفر إلى مكانٍ آخر. إذ يُعتبر أن بلدان أوروبا الشمالية والغربية، وخصوصاً السويد وألمانيا، تقدم حماية أكثر فعالية ودعماً أفضل لطالبي اللجوء، وبيئة أكثر ترحيباً وإمكانيات اندماج أسهل. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تكون موطناً لأفراد أسرهم ومجتمعاتهم.

في النصف الأول من عام 2015، شهدت إيطاليا وصول 67,500 وافد عن طريق البحر. آنذاك، تقدم 28,500 شخص فقط من هؤلاء بطلب للحصول على اللجوء. وفي اليونان، وصل عدد أكبر من اللاجئين مع نية في المغادرة. في النصف الأول من عام 2015، وصل 68,000 شخص بحراً إلى اليونان، ولكن 5,115 شخصاً منهم فقط تقدموا بطلبات للجوء حتى نهاية شهر مايو/أيّار.

يتطلب انتقال اللاجئين والمهاجرين من اليونان ذهابهم في رحلات طويلة وخطيرة، غالباً ما يصطحبهم فيها المهربون، وتمر عبر البلقان عبر هنغاريا.

وقد زاد عدد الذين يمرون عبر هذا الطريق بشكل كبير منذ بداية شهر يونيو/حزيران، مع عبور أكثر من 1,000 شخص يومياً من اليونان عبر جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى صربيا. وواجه العديد من الرجال والنساء والأطفال سوء المعاملة والعنف على نطاق واسع على طول الطريق على أيدي المهربين والشبكات الإجرامية. وقبل التغييرات الأخيرة في القانون، لم يكن يُسمح للاجئين والمهاجرين الذين يعبرون جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة باستخدام وسائل النقل العام، فاضطروا إلى السير على خطوط السكك الحديد والمشي أو ركوب الدراجات على طول ممر الطوارئ من الطريق السريع، ما أدى إلى وقوع حوادث مأساوية مختلفة. يتيح قانون جديد للأفراد السفر شرعياً في البلاد طوال 72 ساعة بعد التسجيل واستلام الوثائق.

وطلبت الحكومات المعنية الدعم الدولي من أجل ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات على صعيد الحماية للاجئين والمهاجرين، خصوصاً على صعيد إدارة الاستقبال واللجوء والهجرة. ولا يزال الوضع دقيقاً، وسيحتاج إلى المزيد من الدعم، بما في ذلك من خلال الجهود المشتركة مع الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية.

مجموعة من اللاجئين والمهاجرين على متن زورق يقترب من الشاطئ في جزيرة ليسفوس، اليونان. UNHCR/Socrates Baltagiannis

الاستجابة الأوروبية

مع ارتفاع عدد اللاجئين الوافدين إلى حدود أوروبا الجنوبية، ارتفع أيضاً الضغط على دول الاتحاد الأوروبي لتتشارك في مسؤولية حمايتهم بصورة أكثر إنصافاً، وتعزيز التضامن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

لقد برز اختلالان داخليان. يكمن الخلل الأول في عدد الوافدين، حيث تستقبل إيطاليا واليونان الغالبية العظمى من عمليات الإنزال للوافدين بحراً. ويظهر الخلل الثاني في وجهة السفر. ففي عام 2014، تلقت ألمانيا والسويد 43 في المئة من مجموع طلبات اللجوء في الاتحاد الأوروبي. وهذا أمر لا يمكن أن يستمر.

وشهدت الأعوام الأخيرة أيضاً قلقاً متزايداً من خلل ثالث، يتمثل في أن العالم الصناعي يستقبل فقط جزءاً صغيراً نسبياً من الأعداد المتزايدة للاجئين في العالم، فيما تخضع الدول الأقل تقدماً لمزيد من الضغوط.

وقد ترافق ذلك مع ارتفاع في الخطاب المعادي للأجانب وكره الأجانب في عدة بلدان أوروبية، بما فيها تلك التي كانت ترحب عادةً باللاجئين. علاوةً على ذلك، أدخلت بعض الدول الأوروبية سياسات تقييدية، مثل بناء الجدران الفاصلة أو صد الوافدين. وتشعر المفوضية بالقلق نظراً إلى أن هذه الممارسات تعرض المهاجرين للخطر، بدفعهم إلى أيدي المهربين أو بإعادة توجيه تحركاتهم. ففي عام 2015، غدت السياسة الأوروبية تجاه اللاجئين والمهاجرين في دائرة الضوء بشكلٍ لم تعهده سابقاً.

لاجئون ومهاجرون تم إنقاذهم ينتظرون النزول إلى البر. UNHCR/Francesco Malavolta

ودعت المفوضية أوروبا إلى التركيز على عدة مجالات:

1. إنقاذ الأرواح في البحر: مواصلة عملية بحث وإنقاذ قوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. أثارت المآسي التاريخية في أبريل/نيسان الماضي نقاشاً على مستوى القارة عن طريقة مواجهة البلدان لالتزامها في إنقاذ الأفراد في البحر. واستجاب الاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات ملموسة تضمنت زيادة تمويل عمليات الإنقاذ بثلاثة أضعاف. وأشار الانخفاض الحاد في الوفيات البحرية في مايو/أيّار ويونيو/حزيران إلى أن الاستجابة فعالة، لكنَّ الخطر لم ينتهِ بعد.

2. ظروف استقبال كريمة: توفير ظروف استقبال محسنة وموحدة في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي. تخلق ظروف الاستقبال الرديئة والافتقار إلى القدرات أوضاعاً غير مستقرة، وتغذي التوتر مع المجتمعات المحلية، وتساهم في متابعة الوافدين رحلاتهم قدماً. ليست هذه المشكلة جديدة وتحتاج إلى معالجة عاجلة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

3. ضمان قدر أكبر من التضامن داخل أوروبا: خلقت الاختلالات في أعداد الوافدين ووجهاتهم ضغوطاً متزايدة لاستجابة على مستوى الاتحاد الأوروبي يتم فيها تقاسم طلبات اللجوء بشكل منصف. ويعد قرار المجلس الأوروبي بشأن برنامج نقل 40,000 طالب لجوء سوري وأريتري إلى موقع آخر خطوة هامة في اتجاه إيجاد الحلول للوافدين الكثر إلى الشواطئ الأوروبية، وتُعتبر مشاركة كل الدول الأعضاء فيها عامل رئيس

4. زيادة السبل القانونية للوصول إلى السلامة: تتضمن «أجندة الهجرة» اقتراحاً يقضي بتأمين 20,000 مكان إضافي لإعادة التوطين، حظي بدعم المجلس الأوروبي. وتحث المفوضية الدول الأعضاء على تقديم التزامات ملموسة من أجل تحقيق هذا الهدف، إضافةً إلى حصص إعادة التوطين الحالية. وتدعو المفوضية كذلك دول الاتحاد الأوروبي إلى توفير المزيد من الأماكن للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية بواسطة آليات بديلة، مثل لمّ شمل الأسرة والقبول الإنساني وبرامج الرعاية الخاصة وتأشيرات العمل والتعليم.

5. العمل الجماعي للاستجابة لأزمة النزوح العالمية: هنالك حاجة ماسة إلى زيادة التعاون من أجل معالجة الأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين والمهاجرين، مثل النزاعات وانعدام الأمن وعدم إمكانية الوصول إلى التعليم وسبل كسب العيش. في إطار التهجير القسري، هنالك حاجة ماسة إلى إيجاد حلول سياسية للصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان، بالتزامن مع زيادة التعاون في مجال التنمية. علاوةً على ذلك، فالعمليات الإنسانية الكبرى مثل تلك المتعلقة باللاجئين السوريين الذين تستضيفهم منطقة الشرق الأوسط، تعاني نقصاً هائلاً في التمويل. ومن خلال المساعدات الموجهة، التي تشمل مبادرات التنمية، يمكن تعزيز صمود مجموعات اللاجئين والنازحين داخلياً واعتمادهم على ذاتهم، ما يسمح لهم أن يعيشوا حياتهم بأمل وكرامة.

تلك هي الخطوات الأولى الحاسمة للتعامل مع أزمة النزوح العالمية المتنامية. إلا أن الحاجة ستبرز للقيام بأكثر من ذلك على المدى الطويل. يعد الارتفاع في النزوح القسري تحدياً عالمياً، على نطاق لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويتطلب استجابة تناسبه.

ثمة حاجة إلى تفكير جريء من أجل تصميم نظام قادر على معالجة ما يبدو بشكل متزايد الوضع الطبيعي الجديد. يتطلب ذلك اتباع نهج شامل يحقق التوازن بين مسؤوليات الدول والتضامن الإقليمي والعالمي، ولا يشمل فقط الأطراف المنخرطة تقليدياً في الحماية والأمن وضبط الحدود، بل العديد من الجهات الفاعلة.

في زمن النزاعات، لن تمنع الأسوار والحدود الناس من الفرار خوفًا على حياتهم. سيأتون. والسؤال الذي يواجه المجتمع الدولي ليس إن كان سيشارك في معالجة هذه الأزمة، إنما، ما هي الطريقة المثلى لمعالجتها، وإلى أي حد ستكون استجابته إنسانية.

UNHCR
The UN Refugee Agency
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين